

البند الرابع:

دعم الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين للحدّ من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة.

مذكرة شارحة

بشأن

دعم الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين للحدّ من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم (135) بتاريخ 2020/1/19 بشأن طلب إدراج موضوع "حثّ الدول الأعضاء من أجل دعم المملكة الأردنية للحدّ من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين السوريين"، ضمن مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية (31).
- وتنفيذاً لذلك، تم عرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (105)، وأصدر القرار رقم (2262) بتاريخ 2020/2/6، الذي تضمنت فقرته الأولى الإحاطة علماً بالموضوعات المقترح تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (31)، ومن بينها موضوع "دعم الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين للحد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة". كما أكد المجلس خلال دوراته المتعاقبة من الدورة (106) وحتى الدورة (109) على تضمين هذا الموضوع في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها (31)، وكان آخر القرارات الصادرة عنه في هذا الشأن، القرار رقم (2325) د.ع (109) بتاريخ 2022/2/10.
- تنفيذاً لذلك، وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (7/815/711/22) بتاريخ 2022/6/6 إلى المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية، تطلب خلالها موافقتها بمذكرة شارحة في هذا الشأن، لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية للإعداد والتحضير للملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (31).
- وقد تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (1911) بتاريخ 2022/7/6 من المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية ورقة شارحة تتضمن تكلفة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين السوريين وأثرها على الأردن، وقائمة بالمشاريع ذات الأولوية الواردة في خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ضمن مكونات دعم المجتمعات المستضيفة ودعم البنية التحتية والقدرات المؤسسية ومشاريع الاستجابة لجائحة كورونا. (مرفق 1)
- كما تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (3607) بتاريخ 2022/8/10 من وزارة التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية، مرفق بها ورقة مفاهيمية تتضمن المشروعات والمساعدات التي قدمتها جمهورية مصر العربية للاجئين/ النازحين السوريين (مرفق 2).
- بعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (الأمانة العامة: 19-2022/7/21) للتحضير للقمة العربية د.ع (31)، أكد المجلس على أهمية تضمينه في مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة..

The Permanent Mission of
The Hashemite Kingdom of Jordan
to the Arab League - Cairo

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المنذوبية الدائمة
للمملكة الأردنية الهاشمية
جامعة الدول العربية - القاهرة

عاجل

09398

ج ع/1911/2

2022/7/6

06 JUL 2022

تهدى المنذوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية أطيب
تحياتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية- إدارة العلاقات
الاقتصادية).

وتشير الى مذكرة الأمانة الموقرة رقم ٧/٨/٥/٧١١/٢٢ تاريخ ٢٠٢٢/٦/٦ بخصوص
مشروع قرار دعم الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين للحد من الأعباء الاقتصادية
والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة.

تتشرف بأن ترفق طياً ورقة شارحة تتضمن كلف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة
على استضافة اللاجئين السوريين وأثرها على الأردن، وقوائم المشاريع ذات الأولوية الواردة في
خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ضمن مكونات دعم المجتمعات المستضيفة ودعم البنية
التحتية والقدرات المؤسسية ومشاريع الاستجابة لجائحة كورونا، وسيتم تزويد الأمانة الموقرة
بمشروع القرار لاحقاً

تنتهز المنذوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية هذه
المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق التقدير والاحترام.



الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
القطاع الاقتصادي/ إدارة العلاقات الاقتصادية.



الأزمة السورية وتداعياتها على الأردن/

كثف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة السوريين

- فرضت الأزمة السورية العديد من التحديات للأردن، مما عرض قدرة المملكة على الحفاظ على إمداداتها من الغذاء والماء للخطر، كما أن توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من الأردنيين والسوريين يشكل تحدياً متزايداً، خاصة وأن معدل البطالة المحلية ما زال مستمراً في الارتفاع. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة المفاجئة والملموسة في الكثافة السكانية، الناجمة عن الأزمة السورية، تؤثر أيضاً على قدرة المملكة على الحفاظ على التكاليف ومستويات المعيشة لشعبها، فضلاً عن قدرتها على الحفاظ على إمكانية الحصول على الخدمات المقدمة في مجالات الصحة، والتعليم، والخدمات البلدية، وغيرها، وقد انعكس كل ذلك سلباً على المكاسب الإنمائية التي حققتها الأردن خلال السنوات الماضية، وزاد الدين العام، وتسببت بإتساع في مسار التنمية المستدامة للعقد المقبل.
- مع دخول الأزمة السورية في عامها العاشر في العام 2022 ووجود أكثر من 1.36 مليون سوري في المملكة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015، والذين يشكلون 13.8% من إجمالي السكان في المملكة، يعتبر الأردن في مقدمة الدول المستضيفة للاجئين بالعالم، حيث يشكل اللاجئون حوالي 34% من إجمالي عدد السكان.
- يبين الجدول التالي التوزيع النسبي للسكان السوريين المتواجدين في مختلف محافظات المملكة، وذلك حسب التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015.

المحافظة	التوزيع النسبي للسوريين (بالنسبة المئوية)
العاصمة	34.42
البلقاء	2.21
الزرقاء	13.85
مادبا	1.16
اريد	27.14
المفرق	16.43
جرش	0.86

1.15	عجلون
1.35	الكرك
0.15	الطفيلة
0.67	معان
0.62	العقبة

تكلفة استضافة اللاجئين السوريين على الأردن منذ بداية الأزمة وخاتمة العام 2022

بلغ معدل التكلفة السنوية للاجئين السوريين حوالي 1.4 مليار دولار أمريكي، وبالتالي فإن تكلفة الأزمة السورية على المملكة منذ بداية الأزمة وخاتمة العام 2022 بلغت حوالي 17 مليار دولار أمريكي بما يعادل حوالي 11% من الموازنة العامة وتشمل تكلفة التعليم والصحة ودعم الكهرباء، والمياه والصرف الصحي، واستهلاك البنية التحتية، والخدمات البلدية، والمواد والملح المدعومة، وخسائر النقل، والعمالة غير الرسمية، والتكلفة الأمنية، كما هو مبين أدناه:

السنة	التكلفة (مليار دولار أمريكي)	النسبة المئوية من الموازنة العامة
2011	8916	8%
2012	9572	8%
2013	9982	14%
2014	11063	16%
2015	11109	18%
2016	11735	17%
2017	12337	14%
2018	12716	14%
2019	13035	10%
2020	13900	10%
2021	14005	9%
2022	17180	7%

آثار الأزمة السورية على القطاعات المختلفة في الأردن

قطاع التعليم:

يختر قطاع التعليم من أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة السورية حيث يوجد أكثر من 212 ألف طفل سوري في سن الدراسة في الأردن (6-17 سنة)، منهم حوالي 152 ألف طالب سوري مسجلين في المدارس الحكومية للعام الدراسي 2021-2022، طمأ بأن أعداد الطلاب السوريين الملتحقين في مدارس وزارة التربية والتعليم هو أعلى مما التزم به الأردن ضمن وثيقة الحد مع الأردن.

الآثار غير المباشرة على قطاع التعليم:

- اكتظاظ الصفوف.
 - عدم توفر العدد الكافي من المدرسين المؤهلين.
 - زيادة المشاكل الاجتماعية والشعب والعنف في المدارس.
 - انتقال بعض الطلبة الأردنيين إلى مدارس أخرى وتسرب بعضهم من المدارس.
- وإن أدى ذلك بالمحصلة إلى تنفي في نوعية التعليم، هذا بالإضافة إلى التأخر الحاصل في تحقيق أهداف الخطط الوطنية لإصلاح التعليم وتراجع بعض المكتسبات التي تم تحقيقها خلال السنوات التي سبقت الأزمة السورية.

قطاع الصحة:

الآثار غير المباشرة وتعلق به:

- تراجع مستوى الخدمات الصحية المقدمة للأردنيين.
- زيادة نسبة الإشفال في المستشفيات الحكومية واكتظاظ العيادات وصرف المستهلكات الطبية وغير الطبية بنسبة لا تقل عن 30%.
- مشاكل الصحة العامة الناجمة عن مراقبة تلوث مياه الشرب والمياه المأممة والأغذية، بالإضافة إلى التخلص من النفايات الطبية وصعوبة الحرق المكلفة.
- زيادة الطلب على خدمات الصحة للمدرسية، والأمومة، والطفولة.
- زيادة نسبة الأمراض المعدية.

قطاع الطاقة (الكهرباء):

في ظل قيام الحكومة بتعديل التعرفة الكهربائية، لقد تم التنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتزويد الحكومة بأرقام اشتراكات الكهرباء لـ 32 ألف أسرة سورية، ليتم معاملتهم بالتعرفة الكهربائية المدعومة من الحكومة إسوة بالأردنيين.

قطاع المياه:

يعتبر قطاع المياه من القطاعات التي تأثرت بشكل مباشر من الأزمة السورية ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الأردن يعتبر واحداً من أفقر دول العالم من حيث المياه، وقد أدى تدفق اللاجئين إلى المملكة إلى ارتفاع الضغط على الموارد المائية، حيث ارتفع الطلب بنسبة تصل إلى 40% في المثلث الشمالي للمكتظة بالسكان السوريين ونسبة 21% في المناطق الأخرى، كما أن إمدادات المياه تتأثر بشكل كبير بالزيادات المفاجئة في عدد السكان، بالإضافة إلى استخدام معظم المياه السطحية المتجددة واستغلال المياه الجوفية بصورة غير مستدامة والتي تتضاءل تدريجياً، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات المياه وتدهور نوعية المياه.

قطاع البلديات والحكم المحلي:

في الفترة التي سبقت الأزمة السورية، كان الأردن يعمل جاهداً من أجل سد النقص في تقديم الخدمات البلدية وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وقد تعالمت هذه التحديات بشكل كبير بعد الأزمة، حيث لم تتمكن الإدارة المحلية من تلبية احتياجات السوريين المقيمين خارج المخيمات ولا سيما في المحافظات الشمالية، في حين تحاول الحكومة المحافظة على تقديم الحد الأدنى من الخدمات في البلديات المجاورة لمخيمات اللاجئين. وتشير التقديرات إلى أن 11% من السكان يحصلون على خدمات غير كافية لإدارة النفايات الصلبة، ويعزى 85% من الهشاشة إلى الطلب الناشئ عن اللاجئين السوريين، وفي الوقت نفسه فإن 19% من النفايات الصلبة لا يمكن طمرها بسبب نقص سعة المكبات حيث يعزى 91% من الهشاشة إلى تأثير النفايات الصلبة الإضافية التي ينتجها اللاجئون السوريون.

قطاع البيئة:

يعاني قطاع البيئة من التداعيات السلبية للأزمة السورية والتي تتمثل بزيادة الانتهاكات المتصلة بالبيئة للتعرض عن ارتفاع أسعار الوقود، والرعي الجائر للثروة الحيوانية بسبب ارتفاع تكلفة العلف، يضاف إلى ذلك الزيادة الحادة في الانبعاثات الملوثة للهواء وتفاقم الهشاشة القائمة بالفعل في مجال النفايات الطبية حيث ارتفع حجم النفايات الطبية والنفايات الصيدلانية من 1731.63 متر مكعب سنوياً في العام 2011 إلى 2500 متر مكعب سنوياً في العام 2016، علماً بأنه لا يوجد سوى موقع واحد للتخلص من النفايات الخطرة، وهو بحاجة إلى إعادة تأهيل كبير بسبب زيادة كمية النفايات المتولدة خلال السنوات القليلة الماضية.

بواجهة تداعيات الأزمة السورية

حيث أن الأزمة السورية لم تعد قضية إغاثية، وتوفير ماوى فقط، وإنما أصبحت تؤثر بشكل كبير على عملية التنمية ومكتسباتها التي تراكمت خلال العقود الماضية، فقد تبنت الحكومة منذ بداية الأزمة نهجاً قائماً على الاستجابة للملحة، والتي تجمع بين الجهود الإنمائية والإنمائية في إطار وطني واحد، يضم مصالح اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، وتتناول هذه الاستجابات الجوانب الإنسانية والتنمية لكل قطاع بالإضافة إلى مكون دعم الخزينة. وترتبط بفاعلية بين حلول التكيف قصيرة الأجل والمبادرات طويلة الأجل وذلك لتعزيز القدرات المحلية والوطنية.

قام الأردن وبالتعاون مع المجتمع الدولي بتطوير خطط للاستجابة والتحول من خطط الاستجابة للاجئين إلى إطار استجابة كامل يدعم المنعة ويقوم بمد الفجوة بين خطط الاستجابة القصيرة الأجل للاجئين وخطط الاستجابة الطويلة الأجل، لاحتياجات كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة الذي يستند على تقييم شامل للضعف القطاعي ومن ثم تقييم الاحتياجات لمعالجة مواطن الضعف.

حجم المساعدات التي تلقاها الأردن للتعامل مع أزمة اللاجئين

بلغ إجمالي الدعم المطلوب للحد من أثر استضافة اللاجئين السوريين ودعم المجتمعات المضيفة منذ بداية الأزمة ولغاية 2022 حوالي 25.7 مليار دولار أمريكي، في حين وصل حجم التمويل القطري منذ بداية الأزمة السورية ولغاية الربع الثاني من عام 2022 حوالي 11.4 مليار دولار أمريكي، توزعت كالتالي:

السنة	الدعم المطلوب (مليون دولار)	الدعم المقدم (مليون دولار)
2012	1201	191
2013	2335	1028
2014	2282	957
2015	2988	1067
2016	2657	1648
2017	2650	1721
2018	2483	1584
2019	2400	1211
2020	2249	1111
2021	2243	744
2022	2276	226
المجموع الكلي	25764	11488

رقم الحساب	وصف الحساب	مبلغ الحساب	مبلغ الحساب
180,000	مبلغ الحساب	180,000	180,000
1,390,000	مبلغ الحساب	1,390,000	1,390,000
9,538,170	مبلغ الحساب	9,538,170	9,538,170
20,000,000	مبلغ الحساب	20,000,000	20,000,000
1,830,000	مبلغ الحساب	1,830,000	1,830,000
15,300,000	مبلغ الحساب	15,300,000	15,300,000
1,810,000	مبلغ الحساب	1,810,000	1,810,000
640,000	مبلغ الحساب	640,000	640,000
1,400,000	مبلغ الحساب	1,400,000	1,400,000
2,463,800	مبلغ الحساب	2,463,800	2,463,800
3,600,000	مبلغ الحساب	3,600,000	3,600,000
4,300,000	مبلغ الحساب	4,300,000	4,300,000
10,170,000	مبلغ الحساب	10,170,000	10,170,000
13,700,000	مبلغ الحساب	13,700,000	13,700,000
3,492,200	مبلغ الحساب	3,492,200	3,492,200
7,500,000	مبلغ الحساب	7,500,000	7,500,000
10,370,317	مبلغ الحساب	10,370,317	10,370,317
7,613,300	مبلغ الحساب	7,613,300	7,613,300
8,000,000	مبلغ الحساب	8,000,000	8,000,000
3,079,300	مبلغ الحساب	3,079,300	3,079,300
4,084,779	مبلغ الحساب	4,084,779	4,084,779
841,000	مبلغ الحساب	841,000	841,000
1,370,000	مبلغ الحساب	1,370,000	1,370,000
7,290,000	مبلغ الحساب	7,290,000	7,290,000
3,153,000	مبلغ الحساب	3,153,000	3,153,000
10,000,000	مبلغ الحساب	10,000,000	10,000,000
1,150,000	مبلغ الحساب	1,150,000	1,150,000
683,000	مبلغ الحساب	683,000	683,000
970,000	مبلغ الحساب	970,000	970,000
1,300,000	مبلغ الحساب	1,300,000	1,300,000
8,450,000	مبلغ الحساب	8,450,000	8,450,000
300,000	مبلغ الحساب	300,000	300,000
570,000	مبلغ الحساب	570,000	570,000



ISO 9001:2000 CERTIFIED

عدد المرفقات:



جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
مساعد الوزير للشئون الاقتصادية

السيد السفير / حسام زكى

الامين العام المساعد- رئيس مكتب الامين العام لجامعة الدول العربية

تحية طيبة وبعد ،،،

ففي ضوء التنسيق والتعاون بين نقطة الاتصال المصرية (قطاع الاتفاقيات والتجارة والخارجية) وامانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية.

والحاقاً بكتابنا لسيادتكم رقم ٣٥٢٢ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣ بشأن موافاة الأمانة العامة بالمستجدات حول المشروعات التي تقدمها الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين تنفيذاً للقرار الصادر عن الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (٢٣٤١-د.غ.ع-٢٠٢٢/٧/٢١) في هذا الشأن.

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم الورقة المفاهيمية المحدثة التي تتضمن مشروعات ومساعدات جمهورية مصر العربية للاجئين/ النازحين السوريين، وذلك لتضمينها ضمن البند المعروض على الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (١١٠) المقرر عقدها خلال الفترة من ٢٨ أغسطس إلى ١ سبتمبر ٢٠٢٢.

لذا نأمل من سيادتكم التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم في هذا الشأن.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

ابراهيم المسجيني

مساعد الوزير للشئون الاقتصادية

تحريراً في: ٢٠٢٢ / ٨ / ١٠

مذكرة حول المشروعات التي تقدمها جمهورية مصر العربية للاجئين السوريين

- سبق وان شاركت جمهورية مصر العربية في الاجتماع التسميقي الذي تم عقده يوم ٢٠١٨/٨/٥ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهدف إعداد رؤية موحدة حول المشاريع التنموية الواردة من الدول العربية للحد من الأثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة اللاجئين السوريين لديها، وذلك بمشاركة المسؤولين من كلاً من مصر والأردن.
- تم الاتفاق خلال الاجتماع المشار إليه عاليه على قيام الدول المستضيفة للاجئين السوريين بإعداد ورقة مختصرة لكل مشروع مقترح وموافاة الأمانة العامة بها وذلك بهدف سهولة عرضها على الجهات الدولية المانحة والمنظمات المتخصصة والصناديق العربية لتأمين التمويل اللازم لتلك المشاريع.
- بتاريخ ٢٠١٨/٩/١٠ قامت جمهورية مصر العربية بمخاطبة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بورقة مفاهيمية معده من قبل الهيئة العامة للتنمية الصناعية باللغتين العربية والإنجليزية حول مشروع إقامة منطقة صناعية سورية في مصر. (مرفق)
- خلال انعقاد اجتماعات مؤتمر القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها العادية الرابعة التي عقدت بالجمهورية اللبنانية تم عرض المشروعات التي قدمتها الدول المستضيفة للاجئين السوريين وقد صدر بشأنها القرار رقم (ق.ق:٥٤ د.ع (٤) - ج٣-٢٠١٩/١/٢٠) والذي ينص في فقرته الثالثة على تكليف الأمانة العامة بمتابعة الطلبات المقدمة للجهات الدولية المانحة والمنظمات المتخصصة والصناديق العربية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع التي تقدمت بها المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، وتلك التي ستقدم بها الدول العربية الأخرى المستضيفة للاجئين / النازحين السوريين من خلال الأمانة العامة، والتنسيق والتواصل مع نقاط الاتصال في الدول العربية المستضيفة والأمانة العامة لهذه الغاية".
- كما أنه خلال انعقاد الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة بمقر الأمانة العامة بشأن الإعداد والتحضير لاجتماعات القمة العربية في دورتها العادية رقم (٣١) والمقرر عقدها في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية صدر القرار رقم (٢٣٤١-د.غ.ع - ٢٠٢٢/٧/٢١) والذي ينص على:

أولاً: * الموافقة على تضمين الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التالية في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية رقم (٣١) والتي من ضمنها ما يلي:

- دعم الدول العربية المستضيفة للاجئين السوريين للحد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الاستضافة.

- وبمخاطبة الجهات المعنية للوقوف على المستجدات والتطورات التي اتخذتها جمهورية مصر العربية في هذا الشأن منذ عام ٢٠١٩ حتى تاريخه أفادت بالبيانات التالية:

عام:

- وفقاً للإحصائيات الأخيرة لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر عن شهر يونيو ٢٠٢٢، تستضيف مصر حالياً أكثر من ١٤٣,٨٠٣ لاجئاً سورياً مسجلاً لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمثلون حوالي ٥٠% من مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين بمصر، حيث أن المفوضية قد أعلنت استضافة مصر لحوالي ٢٧٠,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء من أكثر من ٦٥ دولة معظمهم من سوريا والسودان وجنوب السودان. الجدير بالذكر أن العدد الحقيقي للاجئين السوريين في مصر يمثل أضعاف هذا الرقم حيث يتواجد عدد كبير من السوريين غير المسجلين لدى المفوضية، لذا تقدر المنظمة الدولية للهجرة أن عدد السوريين المتواجدين في مصر حوالي مليون.
- يتوافد السوريون إلى مصر بشكل متواصل، حيث قام مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسجيل ٥١١٩ لاجئاً سورياً جديداً خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢. ويستقر غالبية السوريين في مصر في المناطق الحضرية بمحافظات القاهرة والإسكندرية ودمياط.
- وفقاً لتقرير RP٣ الذي يتم إعداده من خلال منظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، تم التقدير أن إجمالي الدعم المادي الذي يحتاجه اللاجئون السوريون المسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، أكثر من ١٧٢ مليون دولار أمريكي تُوجه لقطاعات: الاحتياجات الأساسية، التعليم، الصحة، الغذاء، والحماية.

الصحة:

- توفر مصر خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية المقدمة للسوريين في مصر، وتضمنهم في منظومة التأمين الصحي الشامل، بما يشمل الخدمات المقدمة للإناث في سن الإنجاب، والأطفال، والشباب والمراهقين. كما عملت الحكومة المصرية منذ بداية أزمة انتشار وباء كوفيد-١٩ على توفير الحماية والدعم لهم وإتاحة جميع الخدمات الصحية واللقاحات لهم على قدم المساواة مع المواطنين المصريين ضمن الجهود الوطنية لمواجهة الوباء. كما استفاد السوريون من حملة* ١٠٠ مليون صحة* للكشف عن التهاب الكبد الفيروسي التي تم إطلاقها بحيث يستطيع الوافد السوري التوجه للأماكن المخصصة لتوفير الخدمة الصحية وعمل التحليل وتلقى العلاج بشكل مجاني.
- يتم تقديم الخدمات الطبية إلى جميع السوريين الموجودين في مصر من خلال ٤٥٧٣ مكتب صحة منتشر في ٢٧ محافظة، يقدمون خدماتهم بشكل متساوٍ للجميع سواء مصريين، سوريين، أو أي

وأفد آخر، فضلاً عن ذلك يتم توفير التطعيمات الروتينية والحملات القومية للتطعيمات حيث بلغت تكلفة التطعيمات المقدمة لأطفال السوريين ما يقدر ب ١,٣٧٠,٠٠٠ جنيه مصري (حوالي ٧٣,٠٠٠ ألف دولار أمريكي).

- يتم تقديم خدمات للأطفال من دون الخمس سنوات مثل) استخراج شهادة ميلاد وتوفير بطاقة صحية للطفل-التطعيمات الإجبارية-فحص هرمون الغدة الدرقية وفحص الفينيل كيتونيوريا-PKU الرعاية المتكاملة لصحة الطفل-الإحالة إلى مستشفيات وزارة الصحة، فضلاً عن تقديم خدمات التأهيل والأجهزة التعويضية للتلاميذ اللاجئين والمهاجرين من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تضاعف عدد الحاصلين على خدمات الرعاية الصحية الأولية المقدمة للاجئين من خلال وحدات ومراكز الرعاية الأساسية التابعة لوزارة الصحة والسكان من حوالي ٢٥ ألف لاجئ عام ٢٠١٥ إلى نحو ١٠٠ ألف لاجئ عام ٢٠١٩.
- يتم تقديم خدمات لتنظيم الأسرة، من خلال تنفيذ عدة قوافل للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة المجانية ، حيث بلغت عدد القوافل التي تم تنفيذها خلال الفترة من يونيو ٢٠١٨ إلى سبتمبر ٢٠١٩ (٢٢) قافلة في (٥) محافظات، استفاد منها ٢٧٩٢ لاجئ سوري، بتكلفة ٢,٠١٩,٤٥٠ جنيه مصري، إلى جانب أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين من جنسيات أخرى.
- فيما يتعلق بالاحتياجات التأهيلية لقطاع الصحة، فإن عدد المستشفيات والوحدات الصحية التي تقدم الرعاية الأولية والرعاية في حالات الطوارئ بمحافظة (القاهرة/الجيزة/الإسكندرية/دمياط) -وهي المحافظات التي يقطن بها العدد الأكبر من الوافدين السوريين-وتحتاج إلى رفع كفاءتها لتحسين جودة الخدمات المقدمة من خلالها للاجئين والمهاجرين يبلغ ٩٦ منشأة طبية (٣٨ مركز + ٥٨ وحدة).
- وفقاً لتقرير RP٣ تم التقدير أن قطاع الصحة في مصر يحتاج لمبلغ سنوي يقدر بحوالي ١٣,٠٦٥,٠٦٩ مليون دولار سنوياً لدعم اللاجئين السوريين وتوفير الخدمات الصحية الرئيسية لهم وللمجتمعات المستضيفة (تلك الأرقام تم تحديدها على أساس أعداد السوريين اللاجئين المسجلين لدى مفوضية اللاجئين في مصر).

التعليم:

- يحصل السوريون على فرص تعليمية مساوية لتلك التي يحصل عليها الطلاب المصريون، ويتم إعفائهم من دفع تكاليف التعليم المقررة على الطلاب الوافدين والسماح بالتحاق بالمدارس الحكومية والخاصة،

- وقد وصل عدد الطلاب المسجلين بالمدارس الحكومية المصرية في العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ أكثر من ٤٤,٠٠٠ طالب، وكذا ٦,٨٠٠ طالب بالجامعات الحكومية ومعاهد التعليم العالي.
- تُقدر وزارة التعليم أنها تتكلف لإدراج الطلاب المهاجرين واللجئين في المدارس العامة في مصر حوالي ٣٤٠ مليون جنيه مصري (حوالي ١٨ مليون دولار)، فضلاً عن ١٥٠ ألف جنيه مصري مصاريف إضافية للأنشطة الطلابية والمنح التعليمية. بالإضافة إلى ذلك تُقدر الحكومة أن التكلفة الإجمالية التي تتحملها لتأهيل ورفع كفاءة ١٥٠٠ فصل دراسي في المدارس التي يلتحق بها الطلبة الوافدين واللجئين حوالي ٥٦ مليون دولار.
 - بالنسبة للتعليم العالي، يتم تخفيض نسبة من المصروفات الدراسية للطلاب الوافدين الحاصلين على شهادة الثانوية المصرية والمرشحون طبقاً للحد الأدنى للقبول بالجامعات والمعاهد المصرية ويتم خفض الرسوم والمصروفات الدراسية للطلاب الوافدين من غير الحاصلين على التعليم المصري من جنسيات سوريا وفلسطين والسودان وجنوب السودان، حيث يبلغ إجمالي الدعم المقدم للطلاب الوافدين للأعوام ٢٠١٦/٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ (١٤٢,٩٨٤,٣٠٠) مليون دولار.
 - وفقاً لتقرير RP٣ تم التقدير أن قطاع التعليم في مصر يحتاج لمبلغ سنوي يقدر بحوالي ٢٥,٢٨١,٤٤٢ مليون دولار سنوياً لدعم الطلاب السوريين وتوفير الخدمات التعليمية الرئيسية للوافدين السوريين والمجتمعات المستضيفة (تلك الأرقام تم تحديدها على أساس أعداد السوريين اللاجئين المسجلين لدى مفوضية اللاجئين في مصر) وفي ضوء تعقد الأزمة السورية وتزايد الأعباء التي تتحملها الحكومة المصرية في إطار استضافتها لهذا العدد الهائل من اللاجئين والمهاجرين السوريين - كونها أحد الدول الخمس الرئيسية المستضيفة للاجئين السوريين بالمنطقة - وتوفير الخدمات الأساسية لهم على قدم المساواة مع المواطنين المصريين، تؤكد مصر على ضرورة أعمال مبدأ تقاسم الأعباء والمسئوليات مع الدول المستضيفة للاجئين، والتزام المجتمع الدولي بتوفير الدعم اللازم لحكوماتها، وزيادة التمويل المقدم في إطار مؤتمر بروكسل حول دعم مستقبل سوريا والمنطقة المزمع عقده في مايو المقبل، لضمان رفع جودة الخدمات المقدمة للاجئين السوريين ودعم استدامتها.

- من الجدير بالذكر أنه سيتم موافاة الأمانة العامة حال ورود أية مستجدات والتطورات الخاصة بالمشروعات التي تقدمها جمهورية مصر العربية للاجئين السوريين

مشروع

إقامة منطقة صناعية سورية في مصر

نوع المشروع: مشروع جديد
القطاع: البنية التحتية الصناعية
الوزارة/الجهة الوطنية المستفيدة: وزارة التجارة والصناعة المصرية ممثلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية
وصف المشروع: - تلقت الهيئة العامة للتنمية الصناعية عدد من الطلبات من مجموعة من رجال الأعمال السوريين الذين قاموا بنقل استثماراتهم إلى مصر ولديهم رغبة في إقامة منطقة صناعية سورية تضم مصانعهم. ولذلك فإن هناك حاجة إلى دعم مالي لإقامة البنية التحتية للمنطقة الصناعية السورية المقترحة. - القطاعات الصناعية المستهدفة: الغزل والنسيج - الملابس الجاهزة - الأدوية - الصناعات الهندسية - عدد الشركات السورية المتوقعة للعمل بالمنطقة: ٦٠ - ٧٠ شركة.
الأهداف العامة للمشروع: - مساعدة المستثمرين الصناعيين السوريين لإعادة توطين صناعاتهم الرائدة في مصر. - توفير فرص عمل للعمالة السورية إلى جانب العمالة المصرية. - توفير حل مستديم لهجرة اللاجئين السوريين غير الشرعية من مصر.
المدة الزمنية لتنفيذ المشروع: (٢٠١٨-٢٠٢٠)
النطاق الجغرافي لتنفيذ المشروع: المكان المقترح لإقامة المنطقة الصناعية السورية هو مدينة السادات أو برج العرب
الميزانية المقترحة: - المساحة الاجمالية للمنطقة الصناعية: ١٠٢ مليون متر مربع. - التكلفة الاجمالية للمرافق: ٧٢ مليون يورو

Project of

Establishing Syrian Industrial Zone in Egypt

Type of project: New
Sector: Industrial Infrastructure
National Beneficiary Ministry/Institution: Ministry of Trade and Industry represented by Industrial Development Authority (IDA)
Project Description: IDA has received requests from Syrian investors ,who have moved their investments from Syria and are willing to relocate their factories in Egypt, to establish a Syrian industrial zone. Financial support is needed to set up the infrastructure of the proposed Syrian industrial zone. Targeted sectors: Textile & RMG , Pharmaceutical and Engineering Industries. Total number of expected Syrian companies : 60-70 companies
Project overall goals: <ul style="list-style-type: none"> - Help Syrian investors to relocate their leading industries in Egypt. - Provide job opportunities to Syrian labor alongside with the Egyptian labor. - Providing a durable solution for the Syrian illegal immigrants in Egypt.
Project duration : 2018-2020
Geographical coverage: The suggested location for the proposed Syrian Industrial Zone is Sadat Industrial City or Borg Elarab industrial city.
Proposed Budget: <ul style="list-style-type: none"> - Industrial zone Total area :1.2 million sqm - Total cost of Infrastructure: Euro 72 Million
Socioeconomic and Environmental Impact: Around 122,000 Syrians have registered with the United Nations Refugee Agency (UNHCR) in Egypt. Estimates by UNHCR and other humanitarian organizations suggest that the Syrian refugee population in the country could be twice this number. Significant numbers of Syrian refugees have been embarking on unsafe boats from Egypt to Europe. Moreover, there are Syrian investors who have moved their investments from